الأمـم المتحـدة

S/PV.4773

# مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

**الجلسة ٤٧٧٣**

الجمعة، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد لافروف | (الاتحاد الروسي) |
| | إسبانيا | السيد أرياس |
| | ألمانيا | السيد بلوغر |
| | أنغولا | السيد لوكاس |
| | باكستان | السيد عزاز أحمد شودري |
| | بلغاريا | السيد ريتشيف |
| | الجمهورية العربية السورية | السيد وهبة |
| | شيلي | السيد أكونيا |
| | الصين | السيد وانغ ينغفان |
| | غينيا | السيد الشيخ أحمد تديان قمرة |
| | فرنسا | السيد دوكلو |
| | الكاميرون | السيد تيجاني |
| | المكسيك | السيد بوخالتي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير جيرمي غرينستوك |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد كننغهام |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين



03-39545 (A)
*0339545*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

**إقرار جدول الأعمال**

اقر جدول الأعمال.

**الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين**

**الرئيس** (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد مجلس الأمن على أساس التفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأعطيه الكلمة الآن.

**السيد برندرغاست** (تكلم بالانكليزية): لقد اتسمت الفترة التي مرت منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة عن الحالة في الشرق الأوسط، في ١٩ أيار/مايو، ببوادر من الأمل وأيضا ببعض الانتكاسات. وأعطت مبادرة الرئيس بوش لعقد مؤتمر قمة العقبة زخما هاما بصورة خاصة لتجديد عملية السلام. وفتحت التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء عباس ورئيس الوزراء شارون الطريق لبدء تنفيذ خريطة الطريق التي تفضي إلى الحل القائم على دولتين المتصور في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

لكن مما يدعو إلى الأسف، كما شهدنا كثيرا في الأعوام الأخيرة، أعقب مؤتمر قمة العقبة ازدياد حاد في أعمال العنف، مما أذكى نيران دوامة العنف المعتادة والعنف المضاد والانتقام. واليوم، بلغنا نقطة سيحدد فيها إما وعد السلام أو استئناف أعمال العنف مسار العملية السياسية في الأسابيع والأشهر القادمة. وفي مواجهة ذلك الخيار، من الجوهري أن تختار الأطراف الطريق نحو السلام. فالعنف لا يؤدي إلا إلى الهاوية.

واعتقد أننا جميعا نشعر بأن مزيج التأييد المتتالي السريع لخارطة الطريق من الأطراف والنتائج الناجحة لمؤتمر قمة العقبة هيأ الظروف لإجراء تحول حقيقي في الدينامية السياسية بعيدا عن العنف ونحو السلام. لكن تلك الظروف ما زالت غامضة، وإنجازات العقبة ما زالت هشة. وليس من قبيل المفاجأة أن كلا من رئيسي الوزراء عباس وشارون وجد مقاومة من جهته للالتزامات التي قطعاها في العقبة. إن المتطرفين من الجانبين سيواصلون بذل كل ما في وسعهم لتعويق عملية السلام الوليدة.

وفي ظل هذه الظروف، تقع على المجتمع الدولي مسؤولية فعل كل ما هو ممكن لمساعدة الطرفين على الثبات على المسار الذي وضعاه لنفسيهما في العقبة. إنهما سيحتاجان إلى دعم نشيط طوال عملية تنفيذ خارطة الطريق، المفضية إلى تسوية دائمة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني كجزء من البحث عن السلام العادل الدائم الشامل على جميع مسارات عملية السلام في الشرق الأوسط.

ولا بد من أن يضطلع المجتمع الدولي بدوره في دعم الطرفين. غير أنه لا يوجد بديل عن تصميم والتزام الطرفين نفسيهما بإنهاء هذا الصراع. فسيتعين على كل من الطرفين تقديم تنازلات صعبة إذا أريد للسلام أن يصبح واقعا.

أنتقل الآن إلى الحوادث على الأرض منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة. فبعد مرور أربعة أيام فقط على مؤتمر قمة العقبة، في ٨ حزيران/يونيه، قُتل أربعة جنود إسرائيليين

عندما قامت ثلاث جماعات فلسطينية – هي حركة حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وكتائب شهداء الأقصى – بهجوم مشترك على جنود قوات الدفاع الإسرائيلية بالقرب من معبر إريز. وقتل جندي آخر في حادثة منفصلة. ولا يمكن أن ينظر إلى تلك الهجمات سوى أنها تحديات مباشرة لرئيس الوزراء الفلسطيني عباس، الذي ما فتئ يعمل على حمل الجماعات الفلسطينية على وقف جميع أشكال العنف.

وبعد ذلك بيومين، ووسط الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لوقف أعمال العنف والإرهاب، أطلقت إسرائيل صواريخ من طائرات عمودية مسلحة في محاولة لاغتيال عبد العزيز الرنتيسي، أحد قادة حركة حماس. وقد أصيب السيد الرنتيسي في الهجوم؛ وقتل ثلاثة أشخاص، بمن فيهم أم وطفلها البالغ من العمر ٣ سنوات؛ كما أصيب ما يقارب ٢٧ شخصا.

وفي ١١ حزيران/يونيه، قام مفجر انتحاري بتفجير حافلة مزدحمة بالركاب في وسط مدينة القدس مما أدى إلى مقتل ١٧ شخصا على الأقل وإصابة العشرات بجراح. وتوفي أحد قادة حركة حماس وأسرته، بما في ذلك زوجته وطفلاه، بالإضافة إلى ثلاثة أشخاص آخرين، في ما يبدو حادثة قتل خارج نطاق القانون ارتكبتها القوات الإسرائيلية في ١٢ حزيران/يونيه. وفي ١٠ و١١ و١٢ حزيران/يونيه أرسلت إسرائيل طائرات عمودية مسلحة لشن هجمات على أهداف في قطاع غزة، مما أسفر عن مقتل ٢٣ شخصا.

وردا على تلك الهجمات، هددت حركة حماس بأن جميع الإسرائيليين أصبحوا هدفا لها، كما حثت الأجانب على مغادرة إسرائيل فورا.

ولا شك في أن البقاء على مسار خارطة الطريق في وجه العنف المستمر أمر عسير جدا للطرفين. ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة للمجلس، قتل ٦٣ فلسطينيا و٢٦ إسرائيليا. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للقتلى منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٢ ٧١٤ فلسطيني و٧٧٨ إسرائيلي. ولكن لا يخطئن أحد: لا بد للطرفين من مواصلة المسار. فالبديل ليس بديلا.

وفيما يتعلق بالفلسطينيين، ينبغي أن نعمل جميعا لمساعدة رئيس الوزراء عباس ووزير الدولة للأمن الداخلي دحلان. وفي إطار المرحلة الأولى من خريطة الطريق، مطلوب من السلطة الفلسطينية أن تبذل جهودا واضحة على الأرض لاعتقال ووقف وكبح الأشخاص والجماعات التي تقوم بشن هجمات عنف على الإسرائيليين وتخطط لذلك.

لقد قال الأمين العام مرارا وتكرارا إن الهجمات الإرهابية مستهجنة أخلاقيا ولا هدف لها سوى تقويض عملية السلام. وطالب السلطة الفلسطينية ببذل كل ما في وسعها لمنع انطلاق الهجمات الإرهابية من الأراضي الواقعة تحت سيطرتها. كما دعا السلطة الفلسطينية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية المدنيين الإسرائيليين.

إن السلطة الفلسطينية، بمصادقتها على خريطة الطريق، قد التزمت بإعادة بناء قوات الأمن الفلسطينية وإعادة تركيز اهتمامها على توفير الأمن بصورة فعالة للفلسطينيين ومنع الهجمات الإرهابية على إسرائيل. وإضافة إلى ذلك، يتعين على السلطة الفلسطينية إعادة تجميع كل قوات الأمن تحت سلطة وزير الداخلية، رئيس الوزراء عباس، وتلك مهمة لم تبدأ بعد.

أما فيما يتعلق بالجانب الإسرائيلي، يتعين على حكومة إسرائيل أن تكف فورا عن القيام بأي أعمال من قبيل عمليات القتل خارج سياق الاجراءات القانونية. وينبغي لإسرائيل أيضا أن توقف استعمال القوة المفرطة غير المتناسبة في المناطق المدنية، الذي تسبب في موت وجرح

أعداد كبيرة من المدنيين الفلسطينيين. ويتعين على الحكومة وقف اجراءات العقاب الجماعي، بما في ذلك هدم المنازل وحظر التجول. وقد دعا الأمين العام حكومة إسرائيل مرارا وتكرارا إلى الكف عن هذه الأعمال. ودعا إسرائيل أيضا، بما يتسق مع القانون الدولي، إلى اتخاذ اجراءات لضمان حماية المدنيين الفلسطينيين.

وخريطة الطريق تدعو إسرائيل إلى الامتناع عن أي إجراءات تقوض الثقة في مرحلتها الأولى. والهجوم على السيد الرنتيسي يوم الثلاثاء، والذي يعرقل الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية للتفاوض بشأن وقف إطلاق النار كخطوة أولى نحو نزع سلاح الجماعات العنيفة المسلحة، يناقض روح خريطة الطريق. ومن سوء الطالع أن من المرجح ألا تسفر هذه الهجمات إلا عن المزيد من تهييج المشاعر بين أبناء الشعب الفلسطيني وتقوية المتطرفين. وإسرائيل لها حق الدفاع عن النفس في وجه الهجمات الإرهابية المتكررة. غير أننا، لا نزال نعتقد اعتقادا راسخا أن أفضل طريقة لضمان أمن إسرائيل في الأمد الطويل تكون من خلال السعي إلى تسوية سلمية للصراع، بدءا بتنفيذ خريطة الطريق.

وخلال الفترة التي انقضت منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة، ظلت قوات الدفاع الإسرائيلية تلحق دمارا كبيرا ومتواصلا بالممتلكات الفلسطينية. حيث دكت الجرافات أراضي زراعية تبلغ مساحتها حوالي ٤٧٧ فدانا من أشجار الفواكه الحمضية وبساتين الزيتون. وفي قطاع غزة وحده دُمِّر حوالي ١٧٥ فدانا. وإضافة إلى ذلك، هُدم حوالي ٧٤ منزلا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما حرم ٧٠٠ شخص من المأوى.

ولم تتحسن الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على الرغم من الخطوات التجريبية التي اتخذت نحو تجديد العملية السياسية. وكما ذكرنا في الإحاطات الإعلامية السابقة، يتمثل السبب الرئيسي للأزمة الإنسانية في نظام الإغلاق الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية. ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة، ساءت الحالة الإنسانية نتيجة لإحكام الإغلاق.

وفرضت قوات الدفاع الإسرائيلية نظاما أكثر صرامة للحد من التنقل عند المدخل الرئيسي ونقاط المرور إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي داخلها. وخفض تحول الفلسطينيين داخل الضفة الغربية منذ الانفجار الانتحاري في أفولا يوم ١٩ أيار/مايو، بينما أوقف تماما انتقال سكان الضفة الغربية بتصاريح إلى القدس منذ ٢ حزيران/يونيه. ووضع ما يبلغ معدله ٠٠٠ ٢٠٤ فلسطيني في ٢١ مدينة وقرية تحت نظام حظر تجول لفترات متنوعة خلال الأسبوعين الأولين من شهر حزيران/يونيه. وتعرض سكان الخليل وطولكرم لأشد أنواع الإيذاء بحالات حظر تجول دون انقطاع وصلت إلى سبعة أيام متتالية .

ووضع قطاع غزة تحت حالة إغلاق محكمة في أعقاب اعتداء مجموعات فلسطينية يوم ٨ حزيران /يونيه على معبر إريز. ويقيد التنقل داخل قطاع غزة، وبخاصة عبر نقطة تفتيش أبو هولي في وسط غزة، بعدة ساعات كل يوم. ويقتصر مرور السيارات إلى بيت حانون ومنها، خارج مدينة غزة، على سيارات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ولا يستثنى من ذلك قائدو سيارات الإسعاف الفلسطينية الذين يؤمرون الآن بالامتثال لما يسمى أسلوب النقل من مؤخرة سيارة إلى مؤخرة سيارة أخرى، وذلك للإخلاء الطبي، الذي يتطلب نقل المرضى من سيارة إسعاف على أحد جانبي نقطة التفتيش إلى أخرى على الجانب الآخر. وهذا أسلوب أكثر استخداما في العادة في نقل البضائع التجارية.

وقيد أيضا نقل السلع إلى قطاع غزة عن طريق معبر كارني – الذي هو المعبر الوحيد للسلع الإنسانية. ولا يدخل من ناقلات البنود التجارية والإنسانية إلا من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ناقلة يوميا، بالمقارنة بما وصل إلى ٧٠٠ ناقلة يوميا في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو. ومنذ ١١ حزيران/يونيه، أغلق معبر كارني مرة أخرى إغلاقا تاما. وقدمت السلطات الإسرائيلية تأكيدات بأن السلع الإنسانية يمكن إحضارها إلى قطاع غزة عن طريق نقطة مرور بديلة، لكن، استنادا إلى التجارب السابقة، من المشكوك فيه أن يسمح البديل بمرور قدر كاف من السيارات لتلبية الحاجات الإنسانية.

وإذا ما كان للسلطة الفلسطينية أن تبني مؤسسات فعالة وتكسب تأييد الشعب الفلسطيني لعملية السلام، من الأساسي تخفيف قيود الإغلاق. وعلى إسرائيل أن تسعى إلى تحقيق أمنها ودفاعها عن النفس بإسلوب يقلل إلى الحد الأدنى من معاناة المدنيين الفلسطينيين.

في الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمت للمجلس، وصف منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، السيد تيرجي رويد – لارسن، نظاما جديدا قاسيا جدا للإغلاق مفروضا على قطاع غزة أثر تأثيرا خطيرا على عمل الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى. ولقد تحسنت الحالة إلى حد ما لفترة قصيرة، بين ٢ إلى ١٠ حزيران/يونيه، وإن كان تنقل الأفراد الدوليين والسلع الدولية إلى قطاع غزة ومنه ظل معرضا لنظام إغلاق أمني إسرائيلي صارم. وفي يومي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أغلقت غزة أمام الجميع عدا من يحملون جوازات سفر دبلوماسية. وعلاوة على ذلك، أغلق أيضا معبر رفح بين قطاع غزة ومصر.

ومنذ الإحاطة الإعلامية السابقة، تقابل ممثلو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا في مناسبات مختلفة مع محاورين من حكومة إسرائيل بشأن مسألة القيود المفروضة على التنقل. وفي ٢٧ أيار/مايو، تقابلتُ مع نائب الممثل الدائم لإسرائيل لأعرب عن شواغل الأمم المتحدة بشأن الإغلاق. وفي يوم ٢٩ أيار/مايو، عقد اجتماعان بين حكومة إسرائيل والمجتمع الدولي لمناقشة حالة الوصول، مع التركيز بشكل خاص على قطاع غزة.

إغلاق قطاع غزة أمام الموظفين الوطنيين والدوليين للمنظمات الدولية له تأثير ضار على جهودنا لتوفير المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. وقد وصف السيد رويد – لارسن الآثار المترتبة على عمل وكالات الأمم المتحدة ببعض التفصيل في الإحاطة الإعلامية التي قدمها الشهر الماضي. إن تجديد نظام الإغلاق – بعد التأكيدات التي قدمتها السلطات الإسرائيلية بأن الحالة ستتحسن – مثير للقلق. وسنصر على بذل جهودنا لحل هذه لمسألة على المستوى المحلي وسنبقي المجلس على علم بالتطورات المتعلقة بهذه المشكلة وبنظام الإغلاق بشكل أكثر عمومية.

في الوقت نفسه، لا يزال أمن الموظفين والسلع يثير قلقا بالغا. وفي كلا الاجتماعين نوَّه المجتمع الدولي بحوادث إطلاق النار على سيارات دبلوماسية ورفض تيسير تنقل قافلة للاتحاد الأوروبي/الأمم المتحدة. وتحقيقات قوات الدفاع الإسرائيلية في هذه الحوادث لم تنته بعد.

رفع الإغلاق التام المفروض على غزة رفعا مؤقتا اليوم، حيث يمكن للموظفين الدوليين أن يدخلوا ويخرجوا مرة أخرى عبر معبر إريز، ويمكن للفلسطينيين أن يغادروا قطاع غزة عن طريق معبر رفح الواقع على الحدود مع مصر.

ومؤخرا استرعينا انتباه المجلس إلى بناء حكومة إسرائيل حائطا منفصلا وإلى تأثير ذلك على السكان

 

الفلسطينيين. ولما كان بناء الحائط لا يزال مستمرا، يجدر التذكير بتأثيره على حياة الفلسطينيين الذين يجدون أنفسهم محبوسين بين الحائط الجديد والخط الأخضر.

المرحلة الأولى من الحائط تبعد عن الخط الأخضر بما يصل إلى ستة كيلومترات في بعض المناطق، وهو يتوغل في شمال الضفة الغربية، قاطعا عبر الطرق وشبكات المياه. وهو يفصل بشكل كبير عشرات الآلاف من الفلسطينيين عن أراضيهم الزراعية وآبارهم وأسواقهم ومدارسهم وعياداقم الطبية ومستشفياقم. وبنهاية تموز/يوليه، يمكن أن يجد ١٢ ٠٠٠ فلسطيني في ١٥ قرية أنفسهم منحشرين بين الحائط والخط الأخضر. ويمكن أن يجد ١٣٨ ٠٠٠ فلسطيني آخرين في ١٦ من المدن والقرى أنفسهم محاطين بالحائط من ثلاثة جوانب.

ويمكن أن يكون لبناء الحائط عواقب سلبية واضحة على عملية السلام أيضا. ونظرا لأن الحائط يقع في داخل الضفة الغربية وعلى مسافة بعيدة من حدودها وليس بموازاة الخط الأخضر، فمن السهل أن ينظر إليه على أنه يضر بالتواصل أراضي دولة فلسطينية فيعيق إقامة دولة فلسطينية على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وكما هو منصوص عليه في خريطة الطريق.

ومكان الحائط له عواقب في الأمدين القريب والبعيد على حد سواء. ففي الأمد القريب، ستلحق العزلة والفصل الناجمان عن بناء الحائط الخراب بحياة وسبل عيش آلاف الفلسطينيين، وسيولدان قدرا أكبر من الإحباط والغضب لدى الشعب الفلسطيني، مما يقلل الدعم للحلول التوفيقية الضرورية. وفي الأمد الأبعد، وبينما نحن على دراية ببيانات حكومة إسرائيل فيما يتعلق بالطابع المؤقت للحائط، فإن مساره، وخاصة حول القدس، يمكن أن يعرض مفاوضات الوضع النهائي للخطر.

ولئن كنا نتفهم المشكلة التي تواجهها إسرائيل في تقرير كيفية حماية نفسها من هجمات الإرهابيين، فإننا، في ضوء التطورات التي حدثت منذ بداية بناء الحائط، نعتقد بأنه ينبغي وقف العمل في بناءه. ولتقليل آثاره ينبغي على الأقل، فتح نقاط العبور للأغراض الإنسانية في تلك الأجزاء من الحائط التي تم بناؤها. ومنذ بداية العمل في بناء الحائط، تم تقديم خريطة الطريق للطرفين واتفقا على التعهد بتنفيذها. وإضافة إلى ذلك، تعهد رئيس الوزراء الفلسطيني عباس بترع سلاح الجماعات الفلسطينية التي تلجأ إلى العنف وبالعمل على إنهاء الإرهاب. ومن شأن تعليق بناء الحائط أن يسهم في مجمل الجهود المبذولة لتحسين الظروف الأمنية والإنسانية وفي إعادة إطلاق العملية السياسية.

وإذا سمحتم لي بأن انتقل الآن للحالة على الخط الأزرق، يسرنا إبلاغكم بأن الطرفين قد استأنفا التحلي بضبط النفس، والاحتفاظ بهدوء هش على طول الخط. وقد مر ما يقل بقليل عن خمسة أشهر منذ حدوث آخر انتهاك عنيف للخط الأزرق في أواخر كانون الثاني/يناير. ومنذ ذلك الحين، يبدو أن الطرفين قد التزما بتطبيق نواياهم المعلنة المتعلقة بتجنب تصعيد الموقف. وفي سياق هذا الهدوء العام، تزامن في الشهر الماضي حدوث الذكرى الثالثة للانسحاب الإسرائيلي من لبنان.

ومع ذلك، تتواصل خروقات الخط الأزرق في شكل انتهاكات جوية إسرائيلية وإطلاق حزب الله للنيران المضادة للطائرات. وقد واصلت الطائرات النفاثة الإسرائيلية نمطها من الطيران على نحو معتاد فوق منطقة عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للتوغل بعمق في المجال الجوي اللبناني في الشمال. ويؤسفني أن أبلغ أنه على الرغم من الطلبات

المتكررة المقدمة إلى حكومة لبنان، لا يزال المدفع المضاد للطائرات الموضوع بالقرب جدا من الموقع ٨-٣٢ للقوة منذ ١٨ شباط/فبراير، في مكانه. ويمكن أن تؤدي الانتهاكات الجوية وما ينجم عن ذلك من إطلاق النيران المضادة للطائرات إلى تصاعد الموقف. ونناشد الطرفين مرة أخرى الامتناع عن هذه الأعمال التي تهدد بتعكير صفو حالة هادئة بخلاف ذلك ونناشدهما أيضا التمسك بالتزامهما بأن يحترما الخط الأزرق احتراما كاملا.

وختاما، أود أن أشير إلى أن الشهر الماضي قد شهد أكثر البدايات المبشرة بالخير في العملية السياسية منذ خريف عام ٢٠٠٠. فالمشاركة الشخصية من جانب الرئيس بوش، ومؤتمر القمة الناجح في العقبة، تطوران على أعلى درجة من الأهمية تولدت عنهما آمال وتوقعات عريضة. ولكن، شهدت نفس الفترة تجدداً للعنف من جانب الطرفين مما نسف كل جهد سابق خلال هذه الفترة لتجديد مسيرة السلام.

وبالمصادقة على خارطة الطريق اتخذت الأطراف الخطوة الأولى على الدرب المؤدي إلى تسوية دائمة. وكما قلت في مستهل إحاطتي الإعلامية، عليها أن تواصل السير على هذا المسار، وهي ستحتاج إلى المساعدة لكي تبقى على هذا المسار. وبذلك الهدف في أذهاننا في المقام الأول، سيجتمع أعضاء اللجنة الرباعية في الأردن في ٢٢ حزيران/يونيه. وبعد مؤتمر قمة العقبة، وموجة العنف الأخيرة في المنطقة، سيتيح ذلك الاجتماع الفرصة في وقت مناسب لمناقشة الخطوات التالية في عمل الآلية الرباعية لتعزيز فرص استئناف عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): أشكر السيد برندرغاست على إحاطته الإعلامية الوافية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية نواصل خلالها مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.